العلاقات التجارية الدولية
ودور المغرب الإسلامي فيها
خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين

للأستاذ/ محمد محمد ابراهيم زغروت

تمهيد:

إن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لأمتنا الإسلامية ـ ولا سيما من القرن الثاني إلى السابع الهجري ـ لم تمتد إليه أيدي الباحثين بالكم الكافي والكيف المطلوب، وإن كانت هناك ثمة محاولات فردية تستحق الشكر والثناء، إلا أننا مازلنا مطالبين بما هو أجدر من ذلك وأعمق، مطالبين بتشييد التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للإسلام، وإعادة نظريته العريقة في الاقتصاد التي سادت عصور ازدهار الدولة الإسلامية.

وهذه دراسة متواضعة تعتبر جزءاً من محاولة موضوعية تلقى ضوءاً على النشاط التجاري في الدورة التجارية العالمية إبان القرنين الثاني والثالث الهجريين والتي كانت تشمل بلاد المشرق الإسلامي والمغرب الإسلامي، والعالم الأوربي في الحوضين الجنوبي والغربي للبحر المتوسط. وسنرى كيف ساهم الإسلام في تنشيط هذه الدورة، على خلاف ما يدعيه بعض الباحثين من مؤرخي الغرب. وسنقف على مدى إسهامات المغرب الإسلامي في انعاش دورة التجارة العالمية إبان تلك الحقبة.

تمتع المغرب الإسلامي ـ موضع البحث ـ منذ فجر التاريخ بوفرة خيراته واتصال عمرانه وغزارة مياهه، ووفرة إنتاجه، فكان بذلك مورداً لا ينضب لتلك الأمم التي تواردت عليه، ولكن ما إن جاءه المسلمون حتى وجدوه قد نضبت خيراته، وقلت موارده، وأجدبت حقوله، (بدأ باستنزاف معينه الروم البيزنطيون، وقضى على البقية الباقية منه جنون الكاهنة التي عاثت فيه فساداً، فأهلكت المزارع واقتلعت الأشجار وأفسدت كل صالح، حتى تركته أثراً بعد عين، عسى أن يزهد العرب فيه ويعدلوا عن دخوله)(١).

وبدافع قوى وإرادة لا تلين، دخل المسلمون المغرب لنشر تعاليم الإسلام، وإعلاء كلمته بين ساكنيه، ولم يمر وقت طويل، حتى ازدهر الانتاج الزراعي والصناعي، وتنوعت سلعها، وانفتحت إفريقيا على أسواق تجارية نافقة، ثم جاء الأغالبة بعد انتهاء عصر الولاة الذي ساد حكم المغرب بعد فترة الفتح، واستثمروا موارد النهضة الاقتصادية بمشاريع منظمة، فأنشأوا السدود والجسور وابتكروا العديد من وسائل الري، وشجعوا الصناعات المحلية، ونظموا الأسواق، فنما الإنتاج ودرّت المشاريع خيرها وثمراتها وراجت التجارة، وبلغ الازدهار الاقتصادي على عهدهم أوج اكتماله، وصارت له الأولوية في عرض البحر المتوسط، الذي تمخره السفن محملة بالإنتاج الأفريقي إلى مختلف الأقطار الإسلامية، في المشرق الإسلامي وبلاد السودان والأندلس، ثم إلى بلدان غرب وجنوب أوربا(٢).

وقصارى القول: إن إفريقيا بلغت درجة عالية في الازدهار الاقتصادي، ولا سيما في عهد الأغالبة وليس من فائدة أن نطيل الحديث في هذا الموضوع، حتى لا نخرج عن دائرة البحث، فكتب المؤرخين والجغرافيين المسلمين وغيرهم حافلة بوصف ما وصلت إليه أفريقيا وسائر بلدان المغرب والأندلس، من ازدهار اقتصادي، ومن وفرة وتنوع في الإنتاج(٣).

وعلى كل حال فإن ما يعنينا في هذا المقام أن نمحو تلك الصورة القاتمة التي أضفاها «بيران»(٤) « H. Pirenne » عن التجارة القديمة بين شواطىء الشمال الإفريقي، وشواطىء غرب أوربا؛ فيرى أن التجارة كانت رائجة بين الأفارقة والغرب الأوربي، إلى أن جاء المسلمون إلى المغرب فركدت الحركة التجارية وتقلصت المعاملات الجارية، حيث هجر الأوربيون

الحواضر والموانيء إلى داخل البلاد، وقد ألقى تبعة ذلك ـ كما يفهم من كلامه ـ على الفتح الإسلامي.

ويعتقد الباحث أن هذه النظرة من السطحية بمكان حيث تتنافى مع الواقع الذي تشير إليه أغلب الروايات ويسلم به العقل والمنطق.

إن استقراء حقائق التاريخ تشير إلى أن حجم التجارة بين المغرب الإسلامي وغرب أوربا إبان القرنين الثاني والثالث الهجريين كان كبيراً وما فتئت المعاملات التجارية جارية بين الطرفين، ولبيان ذلك يتطلب منا أن نركز الحديث على نقطتين هامتين فيهما الرد الكافي على ما قاله «بيران» «**"Pirenne"**»:

الأولى: بيان حجم المعاملات التجارية بين بلدان حوض البحر المتوسط وهو ما يعبر عنه بالدورة التجارية العالمية، والتي كانت تضم آنذاك:

أ ـ تجارة مباشرة بين العالم الإسلامي بالمشرق وأوربا الشرقية.

ب ـ تجارة مباشرة بين المغرب الإسلامي وبلدان جنوب وغرب أوربا.

جـ ـ تجارة بين العالم الإسلامي تجمع بين مشرقه ومغربه.

الثانية: بيان حجم التبادل التجاري بين المغرب والأندلس، وإلى أي مدى كان التكامل بينهما في هذا المضمار، عاملاً من عوامل تنشيط التجارة الدولية آنذاك؟

والمتتبع للحلقات التجارية السالفة الذكر إبان القرنين الثاني والثالث الهجريين، يجدها حلقات نشطة ومثمرة، وعلى أعلى مستوى في التبادل التجاري. فإن العلاقات بين مشرق العالم الإسلامي ومغربه وبين العالم الغربي المسيحي لم تنقطع سواء على الصعيد السياسي أو الصعيد التجاري. وحسبنا دليلاً على ذلك ما كان من علاقات الود والمبادلة بين الخليفة «هارون الرشيد» وأمراء بني الأغلب وبين «شارلمان» الذي استقبل وفداً إسلامياً يضم ممثلين عن الرشيد وبني الأغلب سنة ٨٠١م عند مدينة فرساي⁽⁵⁾.

والحديث عن العلاقات التجارية بين المسلمين والأوربيين يتطلب أن نبرز ظاهرة هامة

سادت تلك العلاقات، ولا سبيل إلى إنكارها من كلا الطرفين، وهي ظاهرة «الاحترازات الدينية» التي كان يحرص عليها كل من السلطتين: الإسلامية والبابوية، فبدافع ديني كانت كل منها تحجر صادراتها على الطرف الآخر. وهذه الظاهرة دينية قومية في المقام الأول، حيث لم يشأ كل منها أن يزيد في طاقات الطرف الآخر، ولا غرو في ذلك، فإن ذلك العصر كان عصر حروب ومعارك لا تنتهي ولا ينقشع لها غبار.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم من هذه التحذيرات المتكررة من جانب السلطتين إلا أنهما كانتا تغضان الطرف في كثير من الأحيان، وباتت تلك التحفظات دون كبير مفعول، بل إن المتتبع لتاريخ تلك الفترة يجد اتساعاً في حجم التبادل التجاري غير الرسمي بين المغرب الإسلامي ودول غرب أوربا، في الحبوب والزيوت، والمنتجات المعدة للاستهلاك العادي.

ومما يؤكد هذه النظرة، ويبرهن على عدم انقطاع التبادل التجاري، رغم تحفظ كل من السلطتين أننا نجد في بعض الوثائق التابعة لبلاط «أراغون» نصاً يشير إلى أن بعض التجار من برشلونة اقترفوا ذنباً خطيراً ببيعهم سفينة لبعض المسلمين، فصدر عليهم حكم مبدئي بغرامة مالية قدرها ٥٠٠ صولدي برشلوني(٦).

ويبدو أن هذا الحذر كان في فترات محددة، كلما توترت العلاقات بين الطرفين، وكان مقصوراً على بعض المنتجات اللازمة في العتاد الحربي، كالأخشاب والحديد والمراكب والحبال والخيول وغير ذلك مما يزيد من قوة الطرف الآخر حربياً. بينما كان باقي المنتجات الاستهلاكية لطلب الربح، ولروح المبادرة من القوة ما جعل تلك التحفظات غير قادرة على منع المدن الأوربية من مداومة ملاحتها، واتصال علاقاتها التجارية بين بلدان إفريقية وبلاد الشام(٧).

● إمكانات التجارة الدولية إبان تلك الفترة ●

توفرت للتجارة الدولية في القرن الثاني والثالث الهجريين إمكاناتها التي تقوم عليها من حيث وفرة الطرق التجارية والعمل على تأمينها براً وبحراً، والتي ربطت بين بلاد المشرق والمغرب الإسلاميين وبلاد أوربا وساعدت على إقامة صلات تجارية فيما بينها، هذا بالإضافة إلى وجود

وسطاء التجارة من اليهود وغيرهم الذين توافرت لديهم رءوس الأموال، وساهموا في إقامة الأسواق العديدة، إلى غير ذلك من إمكانات نوضحها فيما يلي:

أولاً ـ الطرق التجارية:

الطريق الأول: (٨) يبدأ من مقاطعة «بروفانس» بفرنسا، ويرتاده اليهود بما يحملونه من جواري الغرب وغلمانه والديباج وجلود الخز، إلى ميناء القلزم (السويس) أو إلى مدينة الاسكندرية، حيث كانت في ذلك الوقت ملتقى التجارة العالمية، ومنها تنقل إلى الفسطاط وغيرها من المدن.

الطريق الثاني (٩) : كان يبدأ بحراً من «بروفانس» على أيدي تجار اليهود، ثم إلى المشرق صوب أنطاكية، حيث تنقل السلع على الدواب براً إلى بغداد، عن طريق نهر الفرات وجداوله، ثم إلى «الأيلة» على شاطىء دجلة في زاوية الخليج العربي، ثم إلى عمان والهند والصين.

الطريق الثالث (١٠) : يبدأ من شمال روسيا إلى المشرق عن طريق بحر قزوين، ثم إلى «مرو» حاضرة خراسان، ثم إلى بلخ وبخاري وسمرقند ببلاد ما وراء النهر، ومنهما إلى الصين، وكان يحمل تجار هذا الطريق معهم جلود الثعالب والسيوف والشمع والعسل.

الطريق الرابع (١١) : كان يبدأ من الأندلس إلى طنجة، عبر مضيق جبل طارق مجتازاً المغرب الأقصى عن طريق سبتة، والمغرب الأوسط عن طريق تلمسان ووهران والقيروان، والمغرب الأدنى عن طريق طرابلس وبرقة حتى يصل إلى مصر، ثم يتجه إلى بلاد الشام ماراً بمدينة الرملة ودمشق، ثم إلى العراق ماراً بالكوفة وبغداد والبصرة، ثم إلى فارس، ماراً بالأهواز، ثم إلى كرمان والهند والصين. انظر شكل رقم (١).

ثانياً: السلع التجارية:

١ ـ تجارة الرقيق:

وقف الإسلام موقفاً كريماً نحو الرقيق حيث رغب الناس في إعتاقهم، وجعله كفارة للمسلم

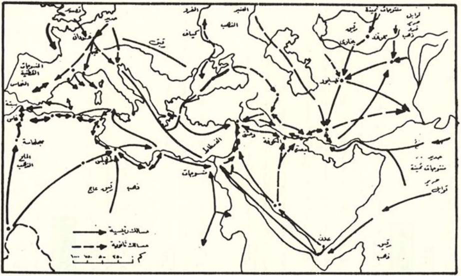
المنسوجات الكتانية
النحاس
فردان
سبتة
فاس
سجلماسة
الملح
الذهب
طرابلس
ذهب
رقيق عاج
منسوجات
الفسطاط
رقيق
كياف
الفرو
الذهب
العنبر
دمشق
الكوفة
البصرة
نيسابور
بخارى
سمرقند
رقيق
منسوجات ثمينة
توابل
حرير
فرو
ذهب
حديد
منسوجات ثمينة
حرير
توابل
عدن
رقيق
ذهب
مسالك رئيسية
مسالك ثانوية
كم
٢٥٠ ٥٠٠ ٧٥٠ ١٠٠٠

المسالك التجارية من القرن الثامن الى القرن الحادي عشر الميلادي

في كثير من الذنوب، وكان من جراء ذلك: أن تناقص عددهم في البلدان الإسلامية، مما اضطرهم إزاء التقدم العمراني وما احتاجت إليه البلاد من الأيدي العاملة، في مجال الصناعة والحرف والزراعة وأعمال الحروب ـ أن يجلبوا العديد منهم، وكان يتم ذلك إما عن طريق الإغارة على سواحل الكفار وعلى مراكبهم، وإما عن طريق الشراء، ومن أشهر المناطق التي كانت تقوم بتوريد العبيد(١٢):

أ ـ منطقة أوربا الشرقية والوسطى (الصقالبة) وكان تجار دلماسيا والبندقية من أهم القائمين بتصدير هذه التجارة إلى قصور مصر والشام.

ب ـ بلاد الأتراك، وكانت تمد البلاد الإسلامية بالموالي والمرتزقة من الجنود والقواد، وقد جلبت منهم أعداد كبيرة مما جعلهم يشكلون خطراً كبيراً على الخلافة العباسية.

جـ ـ بلاد السودان أو الزنج، وقد اشتهرت منها مدينة «أودغست»(١٣) بالجواري الحسان اللاتي تجدن الطبخ والأعمال المنزلية.

هذا وإن كانت تجارة الرقيق غير محببة لدى المسلمين، إلا أنها كانت رائجة في ذلك العهد وكان أغلب المتجرين فيها من اليهود، وأقيمت لها عدة أسواق تعرف بأسواق النخاسة في كثير من البلدان، ففي أوربا كانت مدينة «البندقية» أكبر سوق يصدر منها الرقيق إلى موانىء الحوض الشرقي من البحر المتوسط. بينما اشتهرت «أودغست» في بلاد المغرب الأقصى بتصدير الجواري. وقد زاد ثراء اليهود من هذه التجارة، ولا سيما إذا كان العبد المبيع من جنس ممتاز ومعداً إعداداً مهنياً، وكان الثمن المتعارف عليه للعبد الواحد إبان تلك الفترة يتراوح بين ٣٠ إلى ٦٠ ديناراً، أما سعر الأمة التي تجيد الطبخ فكان يتراوح ما بين مائة دينار أو أزيد من ذلك(١٤).

٢ ـ تجارة الخشب والحديد:

وهما من السلع الضرورية في ذلك العهد، ولا سيما أنهما يدخلان في صناعة السفن والبناء والتجارة، وكان من جراء تلك الأهمية، أن تدخلت السلطة في فرض قيود على تداولها في كثير من الأحيان أو أن تبيعها بمعرفتها. وقد بلغت أهمية هذه التجارة في العالم الإسلامي أن السلطة

الرسمية في مصر ـ الفاطمية ـ قد تدخلت في استيراد الأخشاب، وصار من اختصاصات الدولة، فقد ثبت أن أحمال الخشب كانت ترد إلى مصر بكميات كبيرة، فتأخذ الجهات المصنعة كالبحرية مثلاً ما تحتاج إليه ثم يعرض الباقي للبيع بسعر تحدده الدولة(١٥).

وكانت بغداد عاصمة الخلافة العباسية لا تستغني عن استيراد الأخشاب أيضاً، وكانت تستورده من مراكز تجارته العالمية كأرمينيا في آسيا الصغرى، والهند من شرق آسيا، والبندقية في أوربا. وعلى الرغم من حَجْر السلطات المسيحية على بيع الخشب، إلا أنه كان يباع خفية، مما أغدق على وسطاء تجارته ثروة هائلة.

أما الحديد فقد كان يستخرج من مناطق متعددة في العالم الإسلامي ولا سيما في الشمال الإفريقي مثل مدينة وهران في المغرب الأوسط، وسبتة والمنطقة الواقعة بين سلا ومراكش في المغرب الأقصى(١٧) ويشير البكري إلى وجود مناجم النحاس بالقرب من درعة وسجلماسة، والفضة بالقرب من إيجلي والجواهر الكريمة في طنجة(١٨).

وعلى الرغم من احتكار السلطات المسيحية لبيع الخشب والحديد ولا سيما الأسلحة أو كافة البضائع التي تقوي شوكة المسلمين في الميدان الحربي، إلا أن المراكب ما برحت رائحة غادية بين مدن الأندلس والمغرب، وبين تونس وسوسة وعنابة وتنس ووهران من جهة، وبين الأسكندرية والشام من جهة أخرى، وبين المرية ومالقة والاسكندرية وطرابلس من جهة ثالثة، حيث تحمل هذه المراكب سلع هذه المواد بين المشرق والمغرب الإسلاميين(١٩).

٣ ـ تجارة السلع الأخرى:

كانت هناك سلع أخرى متبادلة، يضيق المقام هنا عن ذكرها، كتجارة التوابل والعطورات، والأصباغ والفلفل والزنجبيل والقرفة والزعفران، والملابس الحريرية والصوفية والحبوب والفاكهة المجففة، إلى غير ذلك من سلع تجارية، يمكن أن يستخلصها الباحث من المصادر الجغرافية والتاريخية.

وغاية ما يمكن أن يقال في هذا الصدد: إن الخلفاء المسلمين اهتموا بتسهيل سبل التجارة فحفروا الآبار وأنشأوا المحاطّ التجارية في طرق القوافل، وأقاموا المنائر في الثغور وبنوا الأساطيل

لحماية السواحل من غارات القراصنة، وغدت قوافل المسلمين تجوب البلاد، وسفنهم تمخر عباب البحار، وصارت بغداد حاضرة الدولة العباسية سوقاً رائجة للتجارة، وأصبحت دمشق مركزاً للقوافل القادمة من آسيا الصغرى، أو من أقاليم نهر الفرات إلى بلاد العرب ومصر، وأصبح نهر الفرات ودجلة وجداولهما شرايين تجارية مهمة في بلاد المشرق الإسلامي.

ومما يؤكد نشاط الدورة التجارية العالمية في القرن الثالث الهجري أن «ابن خرداذبة» الجغرافي الشهير وضع في كتابه «المسالك والممالك» دليلاً للمسافرين، وصف فيه الطريق البحري الذي يبدأ من مصب نهر دجلة ويصل إلى بلاد الهند والصين، (حيث كانت سفن المسلمين تسير بمحاذاة ساحل الخليج العربي وساحل الهند، وقد نشطت الحركة التجارية، ونمت في بلاد الصين والهند، حيث كانت تصل إليهما قوافل المسلمين وتعود محملة بمنتجات تلك البلاد)⁽²⁰⁾.

وبهذا كان التاجر المسلم يستطيع الذهاب إلى الصين عبر هضبة التبت، ثم يمر بقبائل الترك لشراء الحرير. واستطاع المسلمون أن يستقروا في جنوبي مدينة «شنغهاي»، وكونوا علاقات تجارية نشطة مع الهند الصينية «تيلاند الحالية» والصين وشبه جزيرة الملايو⁽²¹⁾.

وكانت السلع التجارية بين أوربا وآسيا الصغرى تعتمد على السلع التي يحملها العرب من بلاد المشرق الإسلامي إلى سواحل الخليج العربي والبحر الأحمر، وبفضل المحطات التجارية، بدأت السفن الهندية تصل إلى شرق القارة الإفريقية، وإلى سواحل بلاد العرب، كما وصلت سفن الملايو وجاوة إلى «مدغشقر» وبذلك كان لشرقي إفريقيا نصيب كبير في نشاط الدورة التجارية الكبرى، حيث وجدت سلع الهند طريقها إلى أوربا عبر آسيا.

• نشاط الغرب الإسلامي في التجارة الدولية •

كان لمنطقة الغرب الإسلامي «الشمال الإفريقي وبلاد الأندلس» نشاط ملموس في تنشيط الدورة التجارية العالمية، سواء مع المشرق الإسلامي أو الغرب الأوربي على النحو التالي:

١ ـ حجم المعاملات التجارية مع المشرق الإسلامي:

حفلت منطقة الغرب الإسلامي بعدة مسالك تجارية: برية وبحرية هامة ـ كما أسلفنا القول

ـ ربطته بالمشرق الإسلامي منذ أقدم العصور، وعن طريق هذه الشبكة المهمة من المواصلات كانت تصدر منتجاتها إلى هذا الجزء من العالم، وكان من أهم صادرات منطقة الغرب الإسلامي.

زيت الزيتون الذي كان يصدر من المهدية وصفاقس وبرقة وقابس، وكذلك الفستق كان يصدر من قفصة، والجوز من سطيف وسجلماسة، والثياب ـ ولا سيما الحريرية ـ من قابس والصوفية من أغمات وريكة، وكانت هذه السلع تحمل بحراً إلى الاسكندرية والمشرق الإسلامي وتعود المراكب محملة بجلود البقر والنمور من «..برقة»(٢٢).

كما كان حجم المعاملات التجارية مع مصر كبيراً إبان تلك الفترة، حيث كان يصدر بجانب السلع السالفة الذكر المحار والخزف والكتان والعسل والقطران(٢٣).

ولم تكن المعاملات التجارية. فقط بين المشرق والمغرب الإسلامي، بل كان لجزيرة الأندلس نشاط تجاري ملموس، له أثره الفعال في تنشيط تلك الدورة التجارية، فقد كانت المراكب تبحر من إشبيلية محملة بالزيت نحو سلا والاسكندرية، وسائر بلدان المشرق الإسلامي، وكانت تصدر أيضاً الجلود والوبر والفراء من سرقسطة، والزعفران من جيان، والحرير من المرية، والطنافس من مرسية، والبلور والخزف من المرية ومرسية ومالقة، والورق من شاطبة والتين المجفف من مالقة، والعنبر من شواطىء المحيط الأطلسي إلى بلدان المشرق الإسلامي.

وقد ساهمت «صقلية» في هذا النشاط التجاري مساهمة فعالة حيث كانت تصدر الجوز والمرجان والزئبق والحديد والرصاص ومواد الصباغة والديباج، وغير ذلك من المنتجات إلى سائر بلدان المشرق الإسلامي(٢٤).

٢ ـ حجم المعاملات مع غرب أوربا:

على الرغم من ندرة ما بين أيدينا من مصادر ومراجع، توضح حجم التبادل التجاري بين المغرب الإسلامي وأوربا، وإحجام الرواية العربية في الحديث عن التبادل التجاري بين هاتين الحلقتين، إلا أنه من الإشارات العابرة يمكن الاستدلال على وجود تبادل تجاري إبان تلك

الفترة، ولا غرو في ذلك، فإن استقرار المسلمين في جزر كرسيكا وسردانيا وصقلية وجزيرة إقريطش، قد ساعد على التبادل التجاري، وإن لم يكن على المستوى الرسمي بين الحكومات، فقد عرفنا سابقاً أن السلطتين الإسلامية والبابوية، كانتا تحتكران تصدير بعض السلع التي قد تساعد على تقوية الطرف الآخر، وكم من مرة عثرت السلطات على بعض المراكب التجارية معدة للبيع أو بيعت بالفعل، فقد ذكرت بعض المراجع أن نفراً من المسلمين واليهود ذهبوا إلى مدينة «براغ» لشراء الرقيق والقصدير والفراء، ثم عادوا عن طريق نهر الرون وقطلونية إلى بجانة، حيث يُخصى الرقيق، ثم يباعون خصيانا بسعر مرتفع في الأندلس، وكان البحر هو الطريق المعتاد لهذه الرحلة التجارية(٢٥).

وكذلك اكتسبت المرية في الأندلس منذ قيامها كميناء ومرسى شهرة كبرى في التجارة العالمية، حيث كانت تصلها السفن من المشرق وسائر الأقطار الأوربية للتجارة(٢٦).

ومما ينبغي الإشارة إليه في هذا الصدد بروز ظاهرة «أعمال القرصنة» في البحار إبان تلك الفترة، والتي نجمت عن طبيعة العلاقات التقليدية بين المسلمين والأوربيين في حوض البحر المتوسط، والتي جمعت بين الأعمال الحربية من جانب وأعمال التجارة من جانب آخر، فلم يمنع العداء بين هاتين الجبهتين قيام جماعات من البحارة الأندلسيين بالاشتغال في التجارة فيما تنتجه الأندلس، وكان المركز الرئيسي لهؤلاء البحارة منطقة تقع على الساحل الشمالي الشرقي من الأندلس بين طرطوشة وبلنسية، كان يتزعمها أمير سرقسطة(٢٧)، كذلك كان لهؤلاء البحارة منطقة أخرى تقع على الساحل الجنوبي الشرقي من الأندلس عند الموضع الذي قامت عليه مرية بجانة، وقد كان هؤلاء البحارة ينزلون مرسى «أشكوبرس» في خليج قرطاجنة قبل أن ينزلوا بجانة(٢٨).

وقد جمع هؤلاء البحارة بين أعمال القرصنة والتجارة في آن واحد، وليس هذا بغريب على تلك البقعة المهمة في الحوض الغربي للبحر المتوسط، التي انتشرت فيها أعمال القرصنة لقرون عديدة وكان معظم القراصنة من مولدين ونصارى، وأقلهم من عرب وبربر. وكانت أعمالهم تتم في غيبة من السلطات الحاكمة أو بإيعاز منها أحياناً.

ويشير البكري إلى دور بارز لعبه هؤلاء القراصنة، وهو تأسيس عدة مدن على سواحل البحر المتوسط كانت مركزاً دائماً لنشاطهم ومرسى أميناً لمراكبهم، ومن هذه المدن مدينة «تنس» الحديثة في المغرب الأوسط التي أسسها سنة ٢٦٢ هـ مجموعة من البحارة الأندلسيين منهم: الكركني، وأبو عايشة والصفر وصهيب، وكانوا يقضون الشتاء في هذه المدينة إذا ركبوا سفنهم من الأندلس، وكذلك أنشأ محمد بن أبي عون، ومحمد بن عبدون ومعهما مجموعة من البحارة مدينة «وهران» سنة ٢٩٠ هـ لنفس هذا الغرض(٢٩).

وبناء على هذا فإنه مهما كانت السلطة الحاكمة في المغرب أو الأندلس، ومهما كان الوضع في حالة سلم أو حرب. مع دول غرب أوربا، فإن العلاقات التجارية بين ضفتي البحر المتوسط، لم ينفصم عراها، بل ولم تفتأ قائمة، سواء بعقد المعاهدات التجارية على المستوى الرسمي في حالة السلم، أو على مستوى الأعمال التجارية الحرة وأعمال القرصنة في غيبة الحكومات أو بإيعاز منها. ومن هذا المنطلق، فإن حركة التجارة بين الغرب الإسلامي وأوربا الغربية كانت رائجة خلال تلك الفترة الهامة من تاريخ أمتنا الإسلامية. انظر الشكل رقم (٢).

الخلاصة:

ـ أثبتت الدراسة دور الإسلام الفعال في تنشيط التجارة العالمية في حوض البحر المتوسط على عكس ما أدعاه كل من بيران والبي بروفنسال من أن إغارة الإسلام المفاجئة وغير المتوقعة في مطلع القرن الثامن الميلادي على اقتصاد العالم اللاتيني أدت إلى تمزيق عرى الوحدة التجارية في البحر المتوسط ... وأن الفتح الإسلامي لأسبانيا قد انحرف بها بعيداً عن الطرق التي سلكتها فرنسا أو ألمانيا أو إيطاليا خلال العصر الوسيط؛ بينما الواقع التاريخي لأحداث هذه الفترة يخالف هذه النظرة؛ فقد أثبت البحث ضخامة حجم المعاملات التجارية بين بلدان حوض البحر المتوسط، في حلقاتها الثلاث، التي سبق الحديث عنها، وقد ساعد على ذلك اهتمام السلطات الإسلامية بتأمين سبل القوافل التجارية، وإقامة المحطات اللازمة للإقامة والاستراحة وحفر الآبار، لتوفير مياه الشرب، وإنشاء المنائر في الثغور، وبناء الأساطيل التجارية، وتهيأت إبان تلك الفترة شبكة من المسالك التجارية، ربطت بين جميع أجزاء العالم من أقصى غربه إلى أقصى شرقه، مما سهل على التاجر المسلم ارتياد الأسواق العالمية في أي مكان، وإن كان هناك

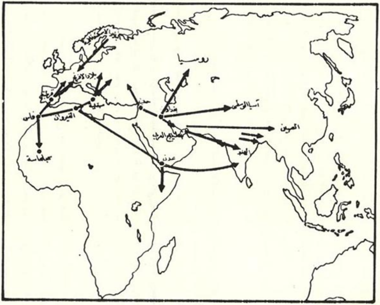
البلاد الاسكندنافية
روسيا
بلاد الافرنج
قرطبة
صقلية
حلب
بغداد
آسيا الوسطى
فاس
القيروان
الخليج العربي
الصين
الهند
سجلماسة
عدن

العلاقات التجارية للعالم الإسلامي من القرن الثامن إلى القرن الحادي عشر الميلادي

بعض التحفظات في المعاملات التجارية الرسمية بين العالم الإسلامي والعالم الأوربي، وذلك بحجر السلطات على بعض السلع ومنع تصديرها في بعض الأحيان، إلا أن هذا لم يمنع من عقد معاهدات دولية، مما كان لها أثر فعال في تنشيط المعاملات التجارية إبان تلك الحقبة.

ـ كما كانت لمنطقة المغرب الإسلامي بشطريها «الشمال الإفريقي ـ الأندلسي» دور بارز في تنشيط حركة التجارة العالمية؛ لما تتمتع به من وفرة هائلة في الإنتاج الزراعي وتنوع عجيب في نوعياته، ومهارة فائقة في صناعات اكتسبت شهرة عالية مثل صناعة الثياب الحريرية والصوفية والخزف والحديد. وقد كان لأهمية موقع تلك البلاد واتساع رقعة سواحلها على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، دور عظيم في إقامة كثير من الموانى والمراسي، ساعدت على سهولة الاتصال والتبادل التجاري مع كثير من دول العالم.

ـ وكان النشاط التجاري في طليعة التقدم الاقتصادي في منطقة حوض البحر المتوسط الإسلامية، فاستتبع ذلك تكوين طبقة من التجار، تجمعت بين أيديهم ثروات طائلة، مما دفعهم إلى توسيع نطاق تجارتهم فخاضوا البحار إلى بلاد نائية باحثين عن أسواق جديدة.

ويبدو أن حرية التجارة والتسهيلات المقدمة من قبل المسئولين لهؤلاء التجار كانت سبباً في تنقلهم وسفرهم بغية التجارة والربح، وكم طالعتنا كتب التراجم والرحلات عن العديد من التجار الذين قاموا بمغامرات جريئة، خاضوا فيها لجة البحار نحو بلدان نائية روَّجوا فيها تجارتهم ونشروا بين أبنائها روح الإسلام الحنيف.

ـ وكانت طبقة التجار هذه التي امتد نشاطها إلى أفق التجارة العالمية، تضم إلى طبقة تجار المسلمين طبقات أخرى من النصارى واليهود، ساهمت بقسط وافر في مجال هذه التجارة وأحرزت من خلالها أرباحاً هائلة، وقد لعب هؤلاء التجار دوراً بارزاً في تنشيط حركة التجارة بين البلاد الإسلامية والبلاد المسيحية، وكان كثيراً ما تبرم المعاهدات بين سلطات هذه البلاد لضمان سلامة اليهود والنصارى ولا سيما التجار منهم (٣٠).

وقد تجمع في أيدي تجار اليهود أنواع معينة من التجارة؛ كتجارة الأقمشة ومنسوجات الحرير

من البلاد الإسلامية، وتجارة التوابل والأدوية والذهب والرقيق على حدود العالم الإسلامي، كما اختصوا بعمليات الصرف وإبدال العملات النقدية.

وقد تمتع تجار النصارى بتسهيلات كبيرة في المغرب الإسلامي من قبل حكام المسلمين، حيث أفردت لهم أحياء خاصة تقام فيها منازلهم وفنادقهم ومستودعاتهم، التي يستودعون فيها بضائعهم، وقد استقر في هذه الأحياء التجار الأوربيون، حيث كانت تجري فيها أعمالهم التجارية، فكانت بمثابة أسواق كبيرة يغشاها العديد من التجار والحمالون والمترجمون والسماسرة والمحررون لصفقات البيع والشراء الرسمية. وكانت هذه الأحياء مجمعاً لتجار المشرق والمغرب، فكان تجار النصارى يؤمون المغرب الإسلامي لاقتناء منتجاته من حبوب وتمور وفاكهة وزيوت وشموع وجلود وذهب، ويأتون بمنسوجات أوربا وتوابل الشرق الأقصى⁽³¹⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن هؤلاء التجار من اليهود والنصارى، كانت لهم معاملات ومداخلات تجارية كونت منهم عصبة متحدة، ملكوا بها زمام التجارة الخارجية، واستفادوا منها في تكوين علاقات وصلت إلى مستوى السلطات الحاكمة في البلدان الإسلامية والمسيحية، وأصبح لا يخلوا منها بلاط حاكم مسلم أو مسيحي، حيث اعتمدوا عليهم كوسطاء بين الطرفين في إبرام المعاهدات وإطلاق المساجين وفداء الأسرى.

وإنني ليحدوني الأمل إن شاء الله أن أقوم ببحث وافٍ يلقي الضوء على الدور الذي قام به اليهود في الاقتصاد الإسلامي، لكي يقف القارىء المسلم على مخطط هذه الفئة نحو اقتصادنا منذ قرون عديدة، ثم نربط بين تاريخ هذا المخطط بأهدافه وأساليبه، وبين مخطط اليوم الذي يعدونه للاقتصاد الإسلامي في محاولة للنيل منه أو لإجهاضه.

التهميش والمصادر:

(١) عبد العزيز المجدوب. الصراع المذهبي بأفريقية إلى قيام الدولة الزيرية. دار التونسية للنشر ١٩٧٥ ـ ص ٢٨٨.

(٢) البكري. المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب، المقدسي: أحسن التقاسيم، ابن حوقل: صورة الأرض، القلقشندي. صبح الأعشى، حسن ابراهيم تاريخ الإسلام السياسي.

(٣) انظر المراجع السابقة.

(٤) ليفي بروفنسال. الحضارة العربية في أسبانيا. ترجمة الطاهر مكي. دار المعارف ١٩٧٩ ص٩٩، ١٠٠.

(٥) نجاة باشا. التجارة في المغرب الإسلامي. منشورات الجامعة التونسية ١٩٧٦. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. ص ٦٢.

(٦) وثائق التاج بأرغون. دفتر ٢٢٨ ورقة ١٣٣. التجارة في المغرب الإسلامي مرجع سابق ص ٦٤.

(٧) نجاة باشا. التجارة في المغرب الإسلامي. مرجع سابق ص٦٣.

(٨) ابن خرداذبة ـ المسالك والممالك ص ١٥٤.

(٩) د/حسن ابراهيم حسن. تاريخ الإسلام السياسي الطبعة الأولى جـ٤ ص٤٠٥.

(١٠) المصدر السابق ونفس الصفحة.

(١١) ابن خرذذبة. المسالك والممالك ص ١٥٤، ١٥٥.

(١٢) نجاة باشا. التجارة في المغرب الإسلامي ص ٦٨.

(١٣) الحميري. الروض المعطار ص ٢٣٥ ـ ٢٤٦.

(١٤) المصدر السابق ص ٢٣٦.

(١٥) التجارة في المغرب الإسلامي ص ٦٥.

(١٦) المصدر السابق ونفس الصفحة.

(١٧) الأقصى(٣١). المراكشي. المعجب في أخبار المغرب. القاهرة ١٩٤٩ ص ٣٦٢.

(١٨) البكري. المغرب ص ١٠٤، ١٥٤، ١٦٣ توزيع مكتبة المثنى ببغداد.

(١٩) التجارة في المغرب الإسلامي ص ٦٧، ويشير المؤلف في كتابه إلى ما يثبت حجر السلطات البابوية على تجارة الخشب والحديد، ويسوق دليلاً على ذلك بأن سلطات بيزنطة عثرت عام ٩٧١م على ثلاث سفن من البندقية محملة بالخشب تقصد اثنتان منها المهدية، والثالثة طرابلس الغرب فحجزتها وأحرقتها. نفس المصدر والصفحة.

(٢٠) د/حسن ابراهيم حسن. تاريخ الإسلام السياسي جـ٤ ص ٤٠٠.

(٢١) هي إحدى ولايات ماليزيا التي تضم سنغافورة، والملايو، وشمالي بورنيو وسرواك.

(٢٢) ينظر في تصدير هذه السلع : الادريسي: نزهة المشتاق ص٦٦، ١٠٦، ١٠٩، ١٢١، وكذلك تاريخ الإسلام السياسي مرجع سابق جـ٤ ص ٣٩٥ ـ ٣٩٩.

(٢٣) ابن حوقل ٧٥، الادريسي ١٧٦.

(٢٤) ينظر حجم معاملات أهل الأندلس وصقلية إلى المشرق الإسلامي في المقرى. نفح الطيب جـ١ ص ١٢٩، ١٥٦، ١٨٧، والجزء الرابع ص٢٠١، ٢٠٧، الإدريسي ص١٩٢، ١٩٩ ونجاة باشا. التجارة في المغرب الإسلامي ص٦٩، ٧٠.

(٢٥) خوان برنيت : هل هناك أصل عربي أسباني لسفن الخرائط الملاحية؟.. مجلة معهد الدراسات الإسلامية بمدريد العدد الأول ١٩٥٣ ـ ترجمة أحمد مختار العبادي.

(٢٦) السيد عبد العزيز سالم. تاريخ مدينة المرية الإسلامية الطبعة الأولى ١٩٦٩ ص١٦٨.

(٢٧) أرشيالد لويس. القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط ترجمة أحمد عيسى القاهرة ١٩٦٠ ص ١٤٠.

(٢٨) السيد عبد العزيز سالم. تاريخ مدينة المرية ص ٣٤.

(٢٩) المغرب ص ٢٧ ـ ٨١ نشر دي سيلان الجزائر عام ١٩١١.

(٣٠) نجاة باشا ـ التجارة في المغرب الإسلامي ص ٧٦، ٧٨، ٧٩.

(٣١) المصدر السابق ونفس الصفحات.